

دور الإدارة العامة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية
بالتطبيق على وزارة البيئة والمياه والزراعة

إعداد الطالب/

سليمان عابد الحربي

إشراف/

د. أسماء أبو عنزه

العام الدراسي:

2024

قائمة المحتويات:

2.....	مقدمة:
3.....	مشكلة الدراسة:
5.....	أهمية الدراسة:
10.....	أهداف الدراسة:
12.....	تساؤلات الدراسة:
13.....	فرضيات الدراسة:
13.....	الدراسات السابقة:
16.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
21.....	المنهجية وطرق البحث:
23.....	أدوات الدراسة:
25.....	حدود الدراسة:
26.....	المراجع:

مقدمة:

تلعب الإدارة العامة دورًا حيويًا وحاسمًا في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، حيث تسعى الحكومة من خلال مختلف الوزارات والمؤسسات إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. وتعتبر وزارة البيئة والمياه والزراعة من أبرز الجهات الحكومية التي تتولى هذا الدور المحوري، حيث تعمل على تطبيق سياسات واستراتيجيات شاملة تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة (Mandeli K، 2019).

فيما يتعلق بالمياه، تعتبر الإدارة العامة مسؤولة عن وضع سياسات شاملة لإدارة الموارد المائية، حيث تواجه المملكة تحديات كبيرة فيما يخص ندرة المياه بسبب طبيعتها الجغرافية والمناخية. تسعى وزارة البيئة والمياه والزراعة إلى تطوير مشاريع ضخمة لتحلية المياه، وتحسين أنظمة الري، واستخدام تقنيات حديثة في الزراعة تقلل من استهلاك المياه. تعتبر مشاريع التحلية من أهم الإنجازات في هذا المجال، حيث تسهم في توفير مياه الشرب النظيفة للمواطنين، وتعزز الأمن المائي. كما تركز الوزارة على إعادة تدوير المياه واستخدامها في أغراض متعددة مثل الري والزراعة، مما يقلل من الضغط على الموارد المائية التقليدية (Gamage، 2023).

أما في قطاع الزراعة، فإن الإدارة العامة تسعى إلى تعزيز الزراعة المستدامة من خلال تبني سياسات وبرامج تدعم المزارعين وتشجع على استخدام التقنيات الحديثة التي تحافظ على البيئة وتزيد من الإنتاجية. تعمل الوزارة على تعزيز استخدام الزراعة العضوية والزراعة المحمية، وهي تقنيات تسهم في الحفاظ على جودة التربة وتقليل استخدام المياه والمبيدات الكيميائية. كما تساهم هذه التقنيات في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، وهما من أكبر التحديات البيئية التي تواجه المملكة. كما تضع الوزارة برامج لتطوير السلالات النباتية والحيوانية المقاومة للجفاف والأمراض، مما يساعد على تحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية (Saikanth، 2023).

تعتبر الحماية البيئية من أبرز مهام وزارة البيئة والمياه والزراعة، حيث تسعى إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الأنظمة البيئية الهشة. تعمل الوزارة على وضع وتنفيذ سياسات لحماية الأنواع المهددة بالانقراض، وإنشاء المحميات الطبيعية، وتشجيع الأبحاث والدراسات البيئية. كما تسعى إلى مكافحة التلوث بكافة أشكاله، سواء كان تلوث الهواء أو المياه أو التربة، من خلال تطبيق التشريعات البيئية الصارمة وتنفيذ حملات توعية تهدف إلى رفع الوعي البيئي بين المواطنين والشركات.

تلعب الإدارة العامة دورًا رئيسيًا في تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة، حيث تشارك المملكة في العديد من الاتفاقيات والمبادرات الدولية التي تهدف إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. تسعى وزارة البيئة والمياه والزراعة إلى تبني أفضل الممارسات العالمية والاستفادة من التجارب الدولية لتحسين الأداء البيئي في المملكة. كما تعمل على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التحديات البيئية المشتركة، مثل التغير المناخي والتصحر ونقص المياه (ABDEL-RASHID، 2020).

إلى جانب ذلك، تولي الإدارة العامة أهمية كبيرة لمتابعة وتقييم الأداء البيئي، وضمان الالتزام بالمعايير البيئية. تقوم وزارة البيئة والمياه والزراعة بتطوير نظم رقابة ومتابعة فعالة للأنشطة البيئية، وتطبيق التشريعات البيئية بصرامة لضمان حماية الموارد الطبيعية وتقليل التلوث. كما تعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال نشر التقارير البيئية الدورية، وإشراك المجتمع المدني في عمليات التقييم والمراجعة البيئية. تساهم هذه الجهود في تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين، وتؤكد التزام المملكة بتحقيق التنمية المستدامة.

إن دور الإدارة العامة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، من خلال وزارة البيئة والمياه والزراعة، هو دور شامل ومعقد يتطلب تنسيقًا فعالًا بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة. تساهم هذه الجهود في تحقيق رؤية المملكة 2030، التي تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام، وتحقيق التوازن البيئي، وتحسين جودة الحياة للمواطنين. إن الجهود المبذولة من قبل الوزارة في مجالات إدارة المياه، والزراعة المستدامة، وحماية البيئة، تعكس التزام المملكة بالمسؤولية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والقادمة (Alshuwaikhat H، 2017).

مشكلة الدراسة:

تعتبر التنمية المستدامة أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التي تسعى المملكة العربية السعودية لتحقيقها ضمن رؤيتها 2030. ومع ذلك، يواجه تحقيق هذه التنمية تحديات معقدة تتطلب تضافر الجهود من جميع القطاعات الحكومية، وخاصة وزارة البيئة والمياه والزراعة. تعد الإدارة العامة العنصر الأساسي في وضع السياسات وتنفيذها لتحقيق هذا الهدف، إلا أن هناك العديد من العوائق والتحديات التي تعترض طريق الإدارة الفعالة والمستدامة للموارد الطبيعية.

• تحديات إدارة الموارد المائية

تواجه المملكة تحديات كبيرة فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية بسبب ندرة المياه واعتمادها الكبير على التحلية وتدوير المياه. تعتبر هذه الموارد الحيوية أساسية للحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، ولكن الإدارة غير الفعالة يمكن أن تؤدي إلى استنزاف هذه الموارد. تبرز هنا مشكلة الإدارة المتكاملة للمياه، والتي تشمل التحديات التقنية والمالية والبشرية في تنفيذ مشاريع تحلية المياه وتحسين شبكات الري. بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات تتعلق بالوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على المياه وترشيد استخدامها، مما يتطلب جهودًا مكثفة من الوزارة لتعزيز ثقافة الاستدامة في استهلاك المياه.

• الزراعة المستدامة والتحديات البيئية

في قطاع الزراعة، تسعى الوزارة إلى تحقيق التوازن بين زيادة الإنتاجية الزراعية والحفاظ على البيئة. ومع ذلك، تواجه مشروعات الزراعة المستدامة تحديات كبيرة تتعلق بالتغيرات المناخية، والتصحر، ونقص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ التقنيات الحديثة. تعاني الأراضي الزراعية في المملكة من تدهور التربة والتصحر، مما يضع ضغطًا إضافيًا على الموارد المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، توجد صعوبات في تبني المزارعين للتقنيات الزراعية الحديثة بسبب نقص التدريب والتمويل، وهو ما يتطلب من الإدارة العامة وضع سياسات دعم فعالة وبرامج تدريبية لتعزيز قدرات المزارعين.

• الحماية البيئية والتنوع البيولوجي

تشكل حماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي تحديًا آخر يواجه الإدارة العامة. تعاني المملكة من ضغوط بيئية كبيرة بسبب النشاطات الصناعية والتوسع العمراني، مما يهدد الأنظمة البيئية الهشة والتنوع البيولوجي. تشمل التحديات هنا تطوير وتنفيذ سياسات فعالة لحماية الأنواع المهددة بالانقراض، وإنشاء وإدارة المحميات الطبيعية، ومكافحة التلوث البيئي. تتطلب هذه الجهود تنسيقًا كبيرًا بين مختلف الجهات الحكومية والشركات والمجتمع المدني، بالإضافة إلى التمويل الكافي لتنفيذ المشاريع البيئية.

• التعاون الدولي والتحديات الإقليمية

تواجه المملكة تحديات في تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال التنمية المستدامة. بالرغم من المشاركة في العديد من الاتفاقيات الدولية، فإن تنفيذ الالتزامات البيئية على المستوى الوطني يواجه عقبات تتعلق بالتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة، ونقص الخبرات المحلية في بعض المجالات البيئية المتخصصة. تعاني الإدارة العامة أيضًا من

تحديات في تبني وتطبيق أفضل الممارسات العالمية بسبب الفروق الثقافية والتنظيمية. لذا، يتطلب الأمر جهودًا مستمرة لتعزيز التعاون الدولي، وتبادل الخبرات، وبناء القدرات المحلية.

• تقييم الأداء البيئي والشفافية

إحدى المشاكل الرئيسية في تحقيق التنمية المستدامة هي غياب نظم تقييم ومتابعة فعالة للأداء البيئي. يعاني النظام البيئي الحالي من نقص في الشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى ضعف في تنفيذ السياسات البيئية وتقييم تأثيرها. تحتاج الإدارة العامة إلى تطوير نظم مراقبة شاملة تشمل جميع الأنشطة البيئية وتضمن الالتزام بالمعايير البيئية. كما يتطلب الأمر تعزيز الشفافية من خلال نشر التقارير البيئية الدورية، وإشراك المجتمع المدني في عمليات التقييم، مما يزيد من ثقة الجمهور في جهود الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة.

تواجه الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، متمثلة في وزارة البيئة والمياه والزراعة، مجموعة متنوعة ومعقدة من التحديات في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة. تتطلب هذه التحديات نهجًا شاملاً يتضمن تحسين إدارة الموارد المائية، وتعزيز الزراعة المستدامة، وحماية البيئة، وتعزيز التعاون الدولي، وتطوير نظم تقييم ومتابعة فعالة. إن تجاوز هذه التحديات يعتمد على التنسيق الفعال بين مختلف الجهات الحكومية، وتوفير التمويل الكافي، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الاستدامة. تحقيق هذه الأهداف سيعزز من قدرة المملكة على تحقيق رؤيتها 2030، ويضمن مستقبلًا مستدامًا للأجيال القادمة.

أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة العملية:

• تحقيق الأمن المائي والزراعي

تعتبر الإدارة الفعالة للموارد المائية والزراعية من الأولويات القصوى لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. تأتي أهمية هذه الدراسة في قدرتها على تقديم حلول عملية لمواجهة تحديات ندرة المياه وتحسين كفاءة استخدام المياه في القطاعين الزراعي والحضري. من خلال تحليل السياسات الحالية وتقديم توصيات لتحسينها، يمكن تعزيز الأمن المائي والزراعي، مما يضمن توفر المياه النظيفة والمنتجات الزراعية بشكل مستدام. تعتمد المملكة بشكل كبير على تحلية المياه لتلبية احتياجاتها، لذا فإن تحسين كفاءة هذه العمليات وتقليل التكاليف يعتبر أمرًا حيويًا لاستدامة الموارد المائية.

• حماية البيئة والتنوع البيولوجي

تعد حماية البيئة والتنوع البيولوجي من الجوانب الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. تسهم هذه الدراسة في تقديم إطار عمل متكامل لحماية الأنظمة البيئية الهشة والحفاظ على التنوع البيولوجي في المملكة. من خلال تحليل السياسات البيئية وتقييم فعالية التشريعات الحالية، يمكن اقتراح تحسينات تسهم في تقليل التلوث البيئي وحماية الأنواع المهددة بالانقراض. تتطلب هذه الجهود تنسيقًا فعالاً بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان تحقيق الأهداف البيئية. تسهم نتائج هذه الدراسة في تعزيز الجهود الوطنية لحماية البيئة وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية الموارد الطبيعية.

• تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية

تلعب القدرات المؤسسية والإدارية دورًا حاسمًا في تحقيق التنمية المستدامة. تقدم هذه الدراسة رؤى عملية لتحسين القدرات الإدارية والتنسيقية لوزارة البيئة والمياه والزراعة، مما يعزز من قدرتها على تنفيذ السياسات البيئية والمائية بفعالية. تشمل هذه الجهود تحسين نظم التخطيط والتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية، وتطوير القدرات البشرية من خلال التدريب والتعليم، وتعزيز الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة في إدارة الموارد. تعزز هذه التحسينات من قدرة الوزارة على التعامل مع التحديات البيئية والمائية المعقدة، وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

• تعزيز التعاون الدولي والإقليمي

تعزز هذه الدراسة أهمية التعاون الدولي والإقليمي في مجال التنمية المستدامة. من خلال تحليل الشراكات الحالية وتقديم توصيات لتعزيز التعاون، يمكن للمملكة الاستفادة من الخبرات الدولية وأفضل الممارسات العالمية في إدارة الموارد البيئية والمائية. تساهم هذه الجهود في تحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الأخرى، وتعزيز مكانة المملكة كقائد إقليمي في مجال التنمية المستدامة. إن تعزيز التعاون الدولي يساعد على مواجهة التحديات المشتركة مثل التغير المناخي والتصحر ونقص المياه، مما يتطلب جهودًا متكاملة وتنسيقًا فعالاً بين الدول.

• تحسين السياسات والتشريعات البيئية

تسهم هذه الدراسة في تحسين السياسات والتشريعات البيئية من خلال تقديم تحليل نقدي للتشريعات الحالية وتحديد الثغرات والفرص للتحسين. يتيح هذا التحليل تقديم توصيات عملية لتطوير التشريعات وتعزيز الرقابة والتطبيق الصارم للمعايير البيئية. إن تحسين السياسات البيئية يساهم في خلق إطار قانوني وتنظيمي قوي يحمي الموارد

الطبيعية ويعزز التنمية المستدامة. كما يساعد على تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يزيد من ثقة الجمهور في الجهود الحكومية لحماية البيئة وتحقيق الاستدامة.

• تعزيز الوعي المجتمعي والمشاركة العامة

تعتبر زيادة الوعي المجتمعي والمشاركة العامة في جهود التنمية المستدامة من الأهداف الأساسية لهذه الدراسة. من خلال تقديم توصيات لتعزيز برامج التوعية البيئية والتعليم، يمكن تحفيز المواطنين على المشاركة الفعالة في جهود الحفاظ على البيئة وترشيد استخدام الموارد. تعزز هذه الجهود من قدرة المجتمع على التعامل مع التحديات البيئية والمائية بشكل مسؤول ومستدام. كما تساهم في بناء ثقافة الاستدامة داخل المجتمع، مما يدعم تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة.

تأتي أهمية هذه الدراسة العملية في قدرتها على تقديم حلول واقعية وعملية لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. من خلال التركيز على تحسين إدارة الموارد المائية والزراعية، وحماية البيئة، وتعزيز القدرات المؤسسية، والتعاون الدولي، وتحسين التشريعات، وزيادة الوعي المجتمعي، تساهم الدراسة في تحقيق رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة. تساهم النتائج والتوصيات المستخلصة من هذه الدراسة في دعم جهود وزارة البيئة والمياه والزراعة، وتعزز من قدرة المملكة على مواجهة التحديات البيئية والمائية وتحقيق مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

أهمية الدراسة العلمية:

• تطوير المعرفة النظرية

تلعب الدراسات العلمية دورًا حيويًا في تطوير المعرفة النظرية حول موضوعات التنمية المستدامة، وخاصة في سياق المملكة العربية السعودية. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إسهامات علمية جديدة من خلال استكشاف دور الإدارة العامة، متمثلة في وزارة البيئة والمياه والزراعة، في تحقيق التنمية المستدامة. يعزز هذا البحث الفهم العلمي للعوامل التي تؤثر على فعالية السياسات البيئية والزراعية والمائية، ويقدم إطارًا نظريًا يمكن أن يكون مرجعًا للباحثين والأكاديميين في المستقبل. إن تقديم تحليل معمق ومبني على أسس علمية يساهم في بناء قواعد معرفية قوية تعزز من قدرة المجتمعات الأكاديمية على دراسة وتحليل قضايا التنمية المستدامة بشكل أكثر دقة وشمولية.

• دعم البحوث التطبيقية

إلى جانب التطوير النظري، تسهم هذه الدراسة في دعم البحوث التطبيقية من خلال تقديم نتائج قابلة للتطبيق في السياسات والممارسات العملية. من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بإدارة الموارد البيئية والمائية والزراعية، يمكن لهذه الدراسة أن تقدم توصيات علمية مدعومة بالأدلة والبيانات القابلة للتطبيق على أرض الواقع. تسهم هذه التوصيات في تحسين فعالية السياسات والبرامج الحكومية، وتعزز من قدرة وزارة البيئة والمياه والزراعة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يمكن استخدام النتائج والتوصيات العلمية لدعم اتخاذ القرارات المستنيرة وتطوير استراتيجيات فعالة لإدارة الموارد الطبيعية.

• تعزيز القدرة على التنبؤ بالمستقبل

إحدى الأهداف الرئيسية للدراسات العلمية هي تعزيز القدرة على التنبؤ بالتحديات المستقبلية وتطوير استراتيجيات للتعامل معها. تسهم هذه الدراسة في تقديم نماذج وتوقعات علمية حول تأثير السياسات الحالية والمستقبلية على التنمية المستدامة في المملكة. من خلال تحليل السيناريوهات المختلفة وتقييم المخاطر والفرص، يمكن للباحثين وصناع القرار استخدام هذه المعلومات للتخطيط الاستراتيجي ووضع خطط طويلة الأمد. تعزز القدرة على التنبؤ من استعداد المملكة للتعامل مع التغيرات البيئية والمناخية والاقتصادية، مما يسهم في تحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

• توفير بيانات ومعلومات موثوقة

تعتمد البحوث العلمية على جمع وتحليل البيانات والمعلومات بدقة وموثوقية. تسهم هذه الدراسة في تقديم بيانات ومعلومات موثوقة حول مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة الموارد البيئية والمائية والزراعية في المملكة. يمكن استخدام هذه البيانات لدعم الدراسات المستقبلية وتقديم رؤى علمية دقيقة لصناع القرار والممارسين. كما تعزز هذه البيانات من الشفافية والمصداقية في العمليات البحثية، مما يسهم في بناء ثقة المجتمع العلمي والجمهور في النتائج والتوصيات المستخلصة.

• تحفيز الابتكار والتطوير

تلعب البحوث العلمية دورًا مهمًا في تحفيز الابتكار والتطوير في مجال التنمية المستدامة. من خلال تقديم رؤى جديدة وأفكار مبتكرة، يمكن لهذه الدراسة أن تسهم في تطوير تقنيات وأساليب جديدة لإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة واستدامة. يعزز الابتكار من قدرة المملكة على مواجهة التحديات البيئية والمائية المعقدة، ويتيح فرصًا جديدة للنمو

الاقتصادي وتحسين جودة الحياة. يمكن أن تلهم نتائج هذه الدراسة الباحثين والممارسين لتبني تقنيات متقدمة وتطوير حلول إبداعية تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

• تعزيز التعاون العلمي الدولي

تسهم الدراسات العلمية في تعزيز التعاون العلمي الدولي من خلال تبادل المعرفة والخبرات بين الباحثين والمؤسسات الأكاديمية حول العالم. تعزز هذه الدراسة من فرص التعاون البحثي بين المملكة والدول الأخرى، مما يتيح تبادل الأفكار وأفضل الممارسات في مجال التنمية المستدامة. يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تعزيز العلاقات الأكاديمية والدبلوماسية، وتطوير شراكات بحثية تسهم في تحقيق الأهداف المشتركة للتنمية المستدامة على المستوى العالمي.

• بناء القدرات البحثية المحلية

تسهم هذه الدراسة في بناء القدرات البحثية المحلية من خلال تدريب الباحثين وتنمية مهاراتهم في مجال الدراسات البيئية والمائية والزراعية. يعزز تطوير القدرات البحثية من قدرة المملكة على إجراء البحوث العلمية المتقدمة بشكل مستقل، ويتيح الفرصة للباحثين المحليين للمساهمة بشكل أكبر في تطوير المعرفة والحلول المستدامة. كما تدعم هذه الدراسة بناء مجتمع علمي قوي ومؤهل يمكنه التعامل مع التحديات البيئية والمائية بشكل فعال ومستدام. تأتي أهمية هذه الدراسة العلمية في قدرتها على تقديم إسهامات نظرية وتطبيقية تعزز من فهمنا لدور الإدارة العامة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. من خلال تطوير المعرفة النظرية، ودعم البحوث التطبيقية، وتعزيز القدرة على التنبؤ بالمستقبل، وتوفير بيانات موثوقة، وتحفيز الابتكار، وتعزيز التعاون العلمي الدولي، وبناء القدرات البحثية المحلية، تسهم هذه الدراسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزز من قدرة المملكة على التعامل مع التحديات البيئية والمائية بشكل مستدام وفعال.

أهداف الدراسة:

- الهدف الرئيسي

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحليل دور الإدارة العامة، متمثلة في وزارة البيئة والمياه والزراعة، في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. يهدف البحث إلى فهم كيفية تطبيق السياسات والاستراتيجيات التي تنتهجها الوزارة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، الحفاظ على البيئة، واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام. ستساهم هذه الدراسة في تقديم توصيات لتحسين الأداء الإداري وتعزيز فعالية السياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- الأهداف الفرعية

1. تحليل السياسات والإستراتيجيات الحالية للإدارة العامة

يهدف هذا الهدف إلى دراسة السياسات والإستراتيجيات الحالية التي تتبناها وزارة البيئة والمياه والزراعة لتحقيق التنمية المستدامة. يشمل التحليل كيفية وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بإدارة الموارد المائية والزراعية والبيئية. سيتم تقييم فعالية هذه السياسات من خلال تحليل النتائج الحالية ومقارنتها بالأهداف المحددة. يهدف هذا التحليل إلى تقديم توصيات لتحسين السياسات والإستراتيجيات بما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة بشكل أكثر فعالية واستدامة.

2. تقييم كفاءة إدارة الموارد المائية

تركز الدراسة على تقييم كفاءة إدارة الموارد المائية من خلال تحليل المشاريع والبرامج التي تديرها الوزارة، مثل مشاريع تحلية المياه، تحسين أنظمة الري، وإعادة تدوير المياه. يشمل التقييم دراسة التحديات التي تواجه هذه المشاريع، مثل التحديات التقنية والمالية والبشرية، وتقديم حلول مبتكرة لتحسين كفاءة استخدام المياه. يهدف هذا الهدف إلى تقديم إطار عمل متكامل يساهم في تعزيز الأمن المائي في المملكة وضمان استدامة الموارد المائية للأجيال القادمة.

3. دراسة تأثير الزراعة المستدامة على البيئة

يهدف هذا الهدف إلى دراسة تأثير الزراعة المستدامة على البيئة وكيفية تعزيزها من خلال السياسات والبرامج الحكومية. سيتم تحليل استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، مثل الزراعة العضوية والزراعة المحمية، وتقييم تأثيرها على تحسين الإنتاجية الزراعية والحفاظ على البيئة. تشمل الدراسة أيضًا تحليل الجهود المبذولة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي، وتقديم توصيات لتعزيز الزراعة المستدامة بما يضمن التوازن بين الإنتاجية وحماية البيئة.

4. تقييم برامج الحماية البيئية والتنوع البيولوجي

يركز هذا الهدف على تقييم برامج الحماية البيئية والتنوع البيولوجي التي تديرها وزارة البيئة والمياه والزراعة. سيتم تحليل السياسات والإجراءات المتبعة لحماية الأنواع المهددة بالانقراض، وإنشاء المحميات الطبيعية، ومكافحة التلوث البيئي. يهدف هذا التقييم إلى تقديم توصيات لتحسين فعالية هذه البرامج وتعزيز الجهود المبذولة للحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الأنظمة البيئية الهشة في المملكة.

5. تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة

يسعى هذا الهدف إلى دراسة دور وزارة البيئة والمياه والزراعة في تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لتحقيق التنمية المستدامة. سيتم تحليل الاتفاقيات والشراكات الدولية التي تشارك فيها المملكة، وتقييم تأثيرها على تحقيق الأهداف البيئية والتنموية. يهدف هذا التحليل إلى تقديم توصيات لتعزيز التعاون الدولي، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني والدولي.

6. تطوير نظم تقييم ومتابعة الأداء البيئي

يهدف هذا الهدف إلى تطوير نظم تقييم ومتابعة فعالة للأداء البيئي في المملكة. سيتم دراسة النظم الحالية لتقييم الأداء البيئي وتحديد الثغرات والفرص للتحسين. يشمل ذلك تطوير مؤشرات قياس الأداء البيئي، وتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال نشر التقارير البيئية الدورية. يهدف هذا الهدف إلى تقديم توصيات لتحسين نظم المتابعة والتقييم بما يضمن الالتزام بالمعايير البيئية وتحقيق الأهداف المستدامة.

7. تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الاستدامة

يركز هذا الهدف على دراسة جهود الوزارة في تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الاستدامة وترشيد استخدام الموارد. سيتم تحليل برامج التوعية البيئية والتعليمية التي تنفذها الوزارة، وتقييم فعاليتها في تحقيق تغيير سلوكي لدى المواطنين والشركات. يهدف هذا التحليل إلى تقديم توصيات لتعزيز برامج التوعية وزيادة مشاركة المجتمع في جهود الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

تسعى هذه الدراسة من خلال تحقيق أهدافها الرئيسية والفرعية إلى تقديم تحليل شامل وموثوق لدور الإدارة العامة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، متمثلة في وزارة البيئة والمياه والزراعة. ستساهم النتائج والتوصيات المستخلصة من هذه الدراسة في تحسين فعالية السياسات والإستراتيجيات المتبعة، وتعزيز التعاون الدولي،

وتطوير نظم تقييم الأداء، وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية الاستدامة. تحقيق هذه الأهداف سيساعد في بناء مستقبل مستدام للأجيال القادمة وضمان تحقيق رؤية المملكة 2030.

تساؤلات الدراسة:

سؤال الدراسة الرئيسي:

- كيف يمكن للإدارة العامة في وزارة البيئة والمياه والزراعة أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة

العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي السياسات والاستراتيجيات التي تنتهجها الوزارة للحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز الاستدامة في

القطاعات البيئية والزراعية؟

- كيف يمكن قياس تأثير السياسات البيئية والزراعية على جودة الحياة والمحافظة على التوازن البيئي في

المملكة؟

- ما هي التحديات التي تواجه الإدارة العامة في تنفيذ سياسات الاستدامة بشكل فعال وما هي الحلول المقترحة

لهذه التحديات؟

- كيف يمكن تعزيز التعاون بين الوزارة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز جهود الاستدامة والتنمية

المستدامة؟

- ما هو دور التكنولوجيا والابتكار في دعم جهود الوزارة نحو تحقيق التنمية المستدامة؟

- كيف يمكن تحسين الشفافية والحوكمة في الإدارة العامة لتعزيز الاستدامة وتحقيق الأهداف البيئية

والزراعية في المملكة؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- توجد علاقة إيجابية بين سياسات وزارة البيئة والمياه والزراعة المتعلقة بالاستدامة وبين تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية:

- تنفيذ سياسات الحفاظ على الموارد الطبيعية من قبل الوزارة يؤدي إلى تحسين جودة الحياة والبيئة في المملكة.
- تبني الزراعة المستدامة وإدارة المياه بفعالية يمكن أن يسهم في تعزيز الأمن الغذائي والمائي في المملكة.
- تحسين الشفافية والحوكمة في إدارة الوزارة يمكن أن يزيد من فعالية تنفيذ السياسات البيئية والزراعية المستدامة.
- التعاون المستمر مع القطاع الخاص والمجتمع المدني يمكن أن يعزز من قدرة الوزارة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

تدعو الاستدامة إلى رؤية مشتركة عالمية للتقدم نحو مجتمع عادل وآمن ومستدام للبشرية. وبعيداً عن حماية البيئة، يعترف هذا المفهوم بالحاجة الملحة لتحسين نوعية الحياة من خلال استراتيجيات تبني النمو الاجتماعي والاقتصادي وتعالج مجموعة واسعة من القضايا الشاملة. في حين يكثر الإجماع على أن المجتمع الأكثر استدامة يخدم الجميع، فإن الآراء حول معنى الاستدامة وكيفية تحقيقها متنوعة. تضع المملكة العربية السعودية، من خلال رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020، أجندة لتحقيق نمو أكثر توازناً وتنمية اجتماعية واقتصادية. ومع ذلك، فإن مدى توافق الرؤية بشكل منهجي مع مبادئ الاستدامة، لا يزال غير مستكشف. يعد هذا البحث أول محاولة لمعرفة مدى أهمية الاستدامة في رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني في المملكة العربية السعودية. تم استخدام مؤشر المجتمع المستدام (SSI) لدراسة رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني لفهم التزام المملكة ببناء مجتمعات مرنة وشاملة ومستدامة. وتمت مطابقة نصوص الرؤية وبرنامج التحول الوطني مع خمسة تدابير واسعة النطاق و22 إجراءً فرعياً لمؤشر مباحث أمن الدولة لتحديد نقاط الالتقاء. في حين أن رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني يتوافقان مع مقاييس مباحث أمن الدولة في بعض

النواحي، فإن الأهداف والغايات هي، في أحسن الأحوال، انعكاس لاحتياجات وتطلعات وسياسات المملكة العربية السعودية. وتخلص الورقة إلى أن نجاح رؤية 2030 يعتمد على المشاركة الفعالة وتمكين أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات، فضلاً عن تطوير آليات التقييم الشامل التي يمكن على أساسها قياس التقدم نحو الاستدامة (Alshuwaikhat، 2017).

أدى التطور الهائل للمناطق الحضرية والريفية في المملكة العربية السعودية على مدى العقود الخمسة الماضية إلى ضغوط هائلة على الموائل الطبيعية والتي من صنع الإنسان في العديد من المناطق. وأدى ذلك إلى مشاكل بيئية خطيرة تشكل تحديات أمام الاستدامة البيئية. على الرغم من أن الحكومة قد حققت تقدماً مطرداً في حماية البيئة من خلال إنشاء نظام قانوني للتعامل معها، إلا أن التنمية المستدامة لم تتحقق بعد بسبب عدم كفاية خطط التخطيط والإدارة الحضرية التي لا تعالج بشكل كافٍ التحضر المتسارع. تستكشف هذه الورقة اتجاهات المهنيين والمسؤولين ذوي الخبرة في التخطيط الحضري والبيئي نحو جودة الاستدامة البيئية في المدن السعودية. يهدف هذا البحث إلى مناقشة الترتيبات والآليات المؤسسية للاستدامة البيئية، مع تسليط الضوء على التحديات والفرص الرئيسية لتشكيل العمل. ويناقش الباحث أيضاً مبادرات الإصلاح الأخيرة لرؤية السعودية 2030 لتعزيز الإدارة الحضرية. بشكل عام، يشير التحقيق - الذي يعتمد على مراجعة واسعة النطاق للأدبيات والتحليل الوثائقي والمسح النوعي - إلى أن هناك حاجة ماسة إلى اتباع نهج شامل لحوكمة الاستدامة. وهذا يمكن أن يساعد في دمج جداول أعمال الجهات الفاعلة والوكالات المتعددة المعنية (Mandeli، 2019).

مع تزايد أهمية التنمية المستدامة للنجاح الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية لأي حكومة على أي مستوى، فقد زاد الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية وحمايتها. تقع الحكومات المحلية في طليعة عملية تطوير سياسات الاستدامة بعدة طرق. تبحث هذه الدراسة في مدى رضا المواطنين عن دور خطة التنمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة نجران بالمملكة العربية السعودية. نحن نستخدم تحليل المكونات الرئيسية (PCA) في العناصر ونموذج الانحدار الخطي لشرح تصور التنمية المستدامة لدى المشاركين. ونجد أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين دور خطة التنمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمتغير الذي يمثل أولويات التنمية المستدامة والمياه والتعليم وحماية حقوق الأجيال القادمة. تعد هذه الدراسة مفيدة لصانعي السياسات المحليين في تبني الاستراتيجيات التي تؤدي إلى التنمية المستدامة في منطقة نجران (Gasmi، 2022).

باستخدام التحليل الاقتصادي القياسي، هدفت دراسة (Ghanem، 2023) إلى تحديد تأثير مبادرة الشرق الأوسط الأخضر على التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية من عام 2000 إلى عام 2020. وقد توصل هذا البحث إلى عدد من النتائج أهمها: للحد من انبعاثات الكربون عن طريق زيادة استخدام الغاز الطبيعي وتقليل استخدام الديزل والنفط الخام في توليد الكهرباء. وارتفع الدخل الحقيقي للفرد بنسبة 0.8 في المائة سنوياً بسبب عدم القدرة على التنبؤ وعدم استقرار معدل النمو الاقتصادي. وبالمثل، ارتفع مؤشر التنمية البشرية من 0.744 في عام 2000 إلى 0.855 في عام 2020. كما تم اكتشاف أن زيادة بنسبة 10% في الاستهلاك المحلي للمنتجات البترولية المكررة تؤدي إلى زيادة بنسبة 7.97% في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وأن زيادة بنسبة 10% في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتوقعة تؤدي إلى انخفاض بنسبة 4.71%، و0.36%، و0.71% في الاستثمار الأجنبي المباشر، والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقيمة مؤشر التنمية البشرية، على التوالي. وتضمنت مبادرة الشرق الأوسط الأخضر زراعة 10 مليارات شجرة مروية بمياه الصرف الصحي المعالجة غير المستغلة بقيمة 1528.49 مليون م3 بقيمة 2.094 مليار ريال. وأخيراً فإن التحول التدريجي للاقتصاد الأخضر يؤدي إلى الاستدامة البيئية والتكامل بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، ومن ثم توصي هذه الدراسة بضرورة متابعة وتقييم نتائج عمل الشرق الأوسط الأخضر مبادرة للقضاء على الانبعاثات الكربونية في المملكة العربية السعودية حتى عام 2060.

تواجه المملكة العربية السعودية نقصاً في المياه، كما أنها تشكل تحديات إضافية للزراعة المستدامة والتنمية الصناعية ورفاهية الناس. وتستخدم جنوب أفريقيا أكثر من 80% من مواردها المائية للأغراض الزراعية. ويمثل استخراج المياه الجوفية معظم هذا الطلب، وهو طلب غير مستدام. ومن ثم، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ممارسات إدارة المياه المستخدمة في جنوب أفريقيا لاقتراح حلول قابلة للتطبيق وقابلة للتنفيذ لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية الشحيحة. تعتمد هذه الدراسة على تقييم نقدي للمعلومات المتوفرة عن قطاع المياه في جنوب أفريقيا. يتم تلبية حوالي 89% من الطلب على المياه في المملكة بشكل غير مستدام من خلال الإفراط في ضخ المياه الجوفية و9.3% عن طريق تحلية المياه كثيفة الاستخدام للطاقة. استثمرت جنوب أفريقيا في السدود وطوّرت عملية تجميع مياه الأمطار لتعزيز توافر المياه السطحية وزيادة قدرة إعادة تغذية طبقات المياه الجوفية المتجددة. ونظراً لوجود فجوة كبيرة بين العرض والطلب، فإن أدوات إدارة الطلب على المياه هي الحلول القابلة للتطبيق التي تؤدي إلى الاستدامة مقارنة بتعزيز العرض الذي يتطلب رأس مال كثيف. ومن الممكن أن تؤدي السياسة الزراعية الوطنية، إلى جانب سياسة المياه، إلى جعل النظم الزراعية أكثر كفاءة في المدخلات مع زيادة الإنتاجية. ويجب تنفيذ خطط الإدارة المستدامة للموارد المائية الخاصة بكل

منطقة لمواءمة الفجوة بين العرض والطلب. استخدامات المياه الملتصقة باستخدام مصادر المياه المختلفة وتحديد أولوياتها. تعد مياه الأمطار المجمعة، ومياه الصرف الصحي المعالجة، والمياه المحلاة، والمياه الجوفية، أمراً حيويًا في الإدارة المستدامة لموارد المياه. وبالإضافة إلى ذلك، فقد فرض تغير المناخ ضغوطاً على موارد المياه المتاحة واستخدامات المياه وكذلك على مستخدميها، مما أدى إلى التكيف مع التدابير الأكثر استدامة فيما يتعلق بإدارة المياه. المشكلة الأكثر إلحاحاً التي تواجهها جنوب أفريقيا في إدارة الموارد المائية هي استنزاف وتدهور مصادر المياه السطحية والجوفية. يتعين على جنوب أفريقيا تنفيذ العديد من التغييرات التكنولوجية والتشريعية بالإضافة إلى إدارة الخدمات، وتدابير الحفاظ على المياه، ودفع سعر معقول ومبرر للمياه، وتعزيز وكالات الدولة التي ستجعل إدارة الموارد المائية في جنوب أفريقيا مستدامة (Alotaibi, 2023).

المنطلقات النظرية للدراسة:

1. نظرية التنمية المستدامة

تُعد التنمية المستدامة إطاراً نظرياً شاملاً يهدف إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، والتنمية الاجتماعية. تتبنى هذه النظرية رؤية طويلة الأجل تهدف إلى ضمان استدامة الموارد الطبيعية، وتحقيق رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية. ومن هنا، يمكن استكشاف دور الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تطبيقها على وزارة البيئة والمياه والزراعة، بالاعتماد على هذه النظرية.

تستند نظرية التنمية المستدامة إلى ثلاثة محاور رئيسية: الاستدامة الاقتصادية، والاستدامة البيئية، والاستدامة الاجتماعية. تُركز هذه النظرية على أهمية توازن هذه المحاور لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. تعتبر الاستدامة الاقتصادية ضرورية لضمان النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل، بينما تهدف الاستدامة البيئية إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، في حين تُعنى الاستدامة الاجتماعية بضمان العدالة الاجتماعية وتحقيق رفاهية المجتمع.

الاستدامة الاقتصادية

تُعنى الاستدامة الاقتصادية بضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام يوفر فرص العمل ويحسن مستويات المعيشة دون استنزاف الموارد الطبيعية. يتطلب ذلك وضع سياسات اقتصادية تُحفز على استخدام الموارد بكفاءة وتشجع على

الابتكار والتكنولوجيا. في سياق وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية، تتضمن الاستدامة الاقتصادية تطوير سياسات زراعية وبيئية تعزز من كفاءة استخدام المياه، وتدعم المزارعين، وتُشجع على استخدام التقنيات الزراعية الحديثة التي تزيد من الإنتاجية دون الإضرار بالبيئة (Muhammad، 2022).

الاستدامة البيئية

تُركز الاستدامة البيئية على الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي. تشمل هذه الجهود الحد من التلوث، وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، والحفاظ على النظم البيئية. تلعب وزارة البيئة والمياه والزراعة دورًا حيويًا في تحقيق الاستدامة البيئية في المملكة من خلال وضع سياسات وبرامج تهدف إلى حماية البيئة، مثل مكافحة التصحر، والحفاظ على المياه، وتشجيع الزراعة العضوية، وزيادة المساحات الخضراء (mewa، 2024).

الاستدامة الاجتماعية

تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان رفاهية المجتمع. يتضمن ذلك توفير فرص متساوية للجميع، وتحسين نوعية الحياة، وضمان حصول الأفراد على الخدمات الأساسية. في سياق وزارة البيئة والمياه والزراعة، يمكن أن تُسهم الاستدامة الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في المبادرات البيئية والزراعية، وضمان توزيع عادل للموارد والخدمات (Costa-Pierce، 2023).

تطبيق نظرية التنمية المستدامة في الإدارة العامة

في المملكة العربية السعودية، تلعب الإدارة العامة دورًا مركزيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تُعد وزارة البيئة والمياه والزراعة نموذجًا مهمًا لهذا الدور، حيث تتولى تنفيذ السياسات والبرامج التي تساهم في تحقيق التوازن بين الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. تعتمد الإدارة العامة في الوزارة على إطار نظري يدمج بين الأهداف الاستراتيجية والتنفيذ الفعال للسياسات، مما يضمن تحقيق النتائج المرجوة.

يعتمد نجاح التنمية المستدامة على التكامل بين المحاور الثلاثة: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. يتطلب ذلك تنسيق الجهود بين مختلف الجهات الحكومية، والتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. تُعد وزارة البيئة والمياه والزراعة

جهة رئيسية في هذا التكامل، حيث تعمل على وضع السياسات التي تعزز من الاستدامة في جميع المجالات، بدءًا من إدارة الموارد الطبيعية وحتى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع.

2. نظرية الإدارة العامة الجديدة (NPM)

تعتبر نظرية الإدارة العامة الجديدة (New Public Management) إطارًا نظريًا مهمًا لفهم دور الإدارة العامة في تحقيق التنمية المستدامة. تركز هذه النظرية على تحسين كفاءة وفعالية الإدارة العامة من خلال تطبيق مبادئ الإدارة الخاصة في القطاع العام. تشمل هذه المبادئ التركيز على النتائج، تقديم خدمات ذات جودة عالية، وتحقيق المساءلة والشفافية. في سياق هذه الدراسة، يتم تحليل كيفية تطبيق وزارة البيئة والمياه والزراعة لمبادئ الإدارة العامة الجديدة لتحسين إدارة الموارد البيئية والمائية والزراعية، وتحقيق الأهداف المستدامة بكفاءة وفعالية (Indahsari، 2020).

3. نظرية رأس المال الطبيعي

تستند هذه الدراسة أيضًا إلى نظرية رأس المال الطبيعي، التي تؤكد على أهمية الموارد الطبيعية كجزء لا يتجزأ من رأس المال الوطني. تركز النظرية على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام لضمان استمرارية النظم البيئية والخدمات التي تقدمها. تعتمد الدراسة على هذه النظرية لتحليل السياسات والإستراتيجيات التي تنتهجها وزارة البيئة والمياه والزراعة في إدارة الموارد الطبيعية، وتقديم توصيات لتعزيز الحفاظ على رأس المال الطبيعي في المملكة (Li، 2023).

4. نظرية النظم البيئية (Ecosystem Theory)

توفر نظرية النظم البيئية إطارًا شاملاً لفهم التفاعلات بين المكونات البيئية المختلفة وتأثيرها على التنمية المستدامة. تؤكد النظرية على أهمية الحفاظ على توازن النظم البيئية لضمان استدامة الموارد والخدمات البيئية. تعتمد هذه الدراسة على نظرية النظم البيئية لتحليل تأثير السياسات والإستراتيجيات البيئية على توازن النظم البيئية في المملكة، وتقديم توصيات لتعزيز الإدارة المستدامة للنظم البيئية (Petrosillo، 2015).

5. نظرية الحوكمة البيئية (Environmental Governance)

تعتبر نظرية الحوكمة البيئية إطارًا مهمًا لفهم كيفية تنظيم وإدارة الموارد البيئية بطريقة تحقق الاستدامة. تركز النظرية على أهمية الشفافية، المشاركة المجتمعية، والمساءلة في تحقيق أهداف الحوكمة البيئية. تستند هذه الدراسة إلى نظرية الحوكمة البيئية لتحليل دور وزارة البيئة والمياه والزراعة في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد البيئية، وتقديم توصيات لتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار البيئي (Partelow، 2020).

6. نظرية الاقتصاد الأخضر

تستند الدراسة إلى نظرية الاقتصاد الأخضر التي تركز على تحويل الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد يحترم البيئة ويعزز الاستدامة. تهدف النظرية إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال الابتكار والتكنولوجيا الخضراء، وتقليل الانبعاثات الضارة، واستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة. تعتمد الدراسة على هذه النظرية لتحليل الجهود التي تبذلها وزارة البيئة والمياه والزراعة في تعزيز الاقتصاد الأخضر، وتقديم توصيات لتعزيز الابتكار والتكنولوجيا المستدامة في المملكة (Adamowicz، 2022).

7. نظرية التغير المناخي

نظرية التغير المناخي تعد واحدة من أهم المنطلقات النظرية التي تؤثر على السياسات البيئية والاقتصادية في مجال التنمية المستدامة. تشير هذه النظرية إلى التغيرات المناخية الطويلة الأمد التي تؤثر على المناخ العالمي نتيجة لانبعاثات الغازات الدفيئة وأنشطة الإنسان مثل الصناعة وحرق الوقود الأحفوري. يتسبب التغير المناخي في زيادة حرارة الأرض، وتغيرات في أنماط الأمطار، وارتفاع مستويات سطح البحر، مما يؤدي إلى تأثيرات كبيرة على البيئة والمجتمعات البشرية (Renner، 2020).

تأثيرات التغير المناخي على المملكة العربية السعودية

تواجه المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة نتيجة للتغير المناخي، بما في ذلك زيادة درجات الحرارة، وانخفاض كميات الأمطار، وتأثيرات على مواردها الطبيعية مثل المياه والتربة والمحاصيل الزراعية. يتطلب التعامل مع هذه التحديات تبني استراتيجيات واضحة للتكيف مع التغيرات المناخية وتخفيف تأثيراتها على البيئة والاقتصاد.

دور الإدارة العامة ووزارة البيئة والمياه والزراعة

تلعب الإدارة العامة من خلال وزارة البيئة والمياه والزراعة دورًا حيويًا في التصدي لتحديات التغير المناخي وتحقيق التنمية المستدامة. تعتمد استراتيجيات الإدارة العامة في الوزارة على تطبيق سياسات بيئية تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل انبعاثات الكربون، بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة في قطاعات مثل الزراعة وإدارة المياه. تشمل هذه الجهود تطوير تقنيات زراعية مستدامة، وتحسين نوعية المياه، وتعزيز الوعي البيئي والمجتمعي.

التحديات والحلول

يتطلب التعامل مع التغير المناخي وتحقيق التنمية المستدامة تعاونًا شاملاً بين القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني. تتطلب الحلول الفعالة لهذه التحديات تعزيز البحث العلمي، وتطوير البنية التحتية، وتبني السياسات البيئية الملائمة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي لتبادل المعرفة والتقنيات.

إن دراسة دور الإدارة العامة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على نظرية التغير المناخي، تبرز أهمية تكامل الجهود بين القطاعات الحكومية لتحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة. تعكس وزارة البيئة والمياه والزراعة جهودًا متواصلة لتحقيق هذا التوازن من خلال تطبيق سياسات تعزز من الاستدامة وتحسن جودة الحياة في المملكة (Essa، 2022).

تستند هذه الدراسة على مجموعة من المنطلقات النظرية التي توفر إطارًا شاملاً لتحليل دور الإدارة العامة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. من خلال دمج نظريات التنمية المستدامة، الإدارة العامة الجديدة، رأس المال الطبيعي، النظم البيئية، الحوكمة البيئية، الاقتصاد الأخضر، والتغير المناخي، تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل شامل وموثوق للسياسات والإستراتيجيات التي تنتهجها وزارة البيئة والمياه والزراعة. تساهم النتائج والتوصيات المستخلصة من هذه الدراسة في تعزيز فعالية الإدارة العامة وتحقيق الأهداف المستدامة، مما يضمن مستقبلًا مستدامًا للأجيال القادمة في المملكة.

المنهجية وطرق البحث:

• المنهجية الكمية

تعتبر المنهجية الكمية من أهم الأساليب العلمية المستخدمة في الدراسات الاجتماعية والإدارية، وتعتمد على جمع البيانات العددية وتحليلها باستخدام أدوات إحصائية للوصول إلى نتائج دقيقة وقابلة للقياس. في هذه الدراسة، التي تهدف إلى استكشاف دور الإدارة العامة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية مع التركيز على وزارة البيئة والمياه والزراعة، ستبذل المنهجية الكمية لجمع وتحليل البيانات بشكل منظم وعلمي.

• جمع البيانات

ستكون عملية جمع البيانات هي الخطوة الأولى والحاسمة في هذه الدراسة، حيث سيتم استخدام الاستبيانات كأداة رئيسية. ستُصمم استبيانات مفصلة تحتوي على مجموعة من الأسئلة الموجهة إلى المشاركين في الدراسة، بما في ذلك موظفي وزارة البيئة والمياه والزراعة وأصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين في القطاعين البيئي والزراعي. تهدف هذه الأسئلة إلى قياس تأثير السياسات والممارسات الإدارية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ستكون الأسئلة مصممة بطريقة تسهل تحليل البيانات فيما بعد، بحيث تكون محددة وواضحة لقياس الجوانب المختلفة للإدارة والتنمية المستدامة.

• تصميم الاستبيان

في تصميم الاستبيان، سيتم تقسيمه إلى عدة أقسام رئيسية لضمان تغطية جميع الجوانب الهامة للدراسة. القسم الأول سيشمل جمع البيانات الديموغرافية الأساسية عن المشاركين، مثل العمر، الجنس، المستوى التعليمي، والخبرة المهنية. سيساعد هذا القسم في فهم الخلفية الشخصية للمشاركين وكيفية تأثيرها على إجاباتهم. القسم الثاني سيركز على مفهوم التنمية المستدامة ودور الإدارة العامة في تحقيقها، حيث سيتم توجيه أسئلة للمشاركين حول مدى فهمهم لهذا المفهوم وكيفية تطبيقه في عملهم اليومي. القسم الثالث سيتناول السياسات والممارسات الإدارية المتبعة في الوزارة، مع التركيز على تأثيرها الفعلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأخيرًا، القسم الرابع سيستقصى التحديات والفرص التي تواجه الإدارة العامة في تحقيق التنمية المستدامة، مما يتيح للمشاركين التعبير عن آرائهم وتجاربهم الشخصية.

• اختيار العينة

اختيار العينة في هذه الدراسة سيكون بطريقة عشوائية لضمان تمثيل كافة الفئات المستهدفة. ستشمل العينة موظفي وزارة البيئة والمياه والزراعة في مختلف المستويات الإدارية، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشركاء الدوليين الذين يتعاونون مع الوزارة. سيتم اختيار العينة بحيث تكون متنوعة لتعكس كافة الجوانب والمستويات المعنية بالإدارة العامة والتنمية المستدامة. هذه العينة المتنوعة ستساعد في تقديم صورة شاملة ودقيقة عن الموضوع قيد الدراسة.

• تحليل البيانات

بعد جمع البيانات، سيتم تحليلها باستخدام برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS أو R. سيتم تطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات، حيث يشمل التحليل الوصفي لوصف خصائص العينة ودراسة التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية. هذا النوع من التحليل يساعد في تقديم صورة واضحة ومبسطة للبيانات الأولية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم استخدام التحليل الاستدلالي لاختبار الفرضيات وتحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة. قد تشمل هذه التحليلات استخدام اختبارات T-Test واختبار ANOVA والانحدار المتعدد. هذه الأساليب الإحصائية المتقدمة ستساهم في فهم أعمق للبيانات وتقديم استنتاجات دقيقة حول دور الإدارة العامة في تحقيق التنمية المستدامة.

• ضمان جودة البيانات

لضمان جودة البيانات ودقتها، سيتم اتباع مجموعة من الإجراءات الهامة. أولاً، سيتم التحقق من الاستبيانات لضمان اكتمالها وصحتها قبل إدخالها في نظام التحليل. هذا سيساعد في تجنب الأخطاء الناتجة عن البيانات الناقصة أو غير الصحيحة. ثانياً، سيتم تدريب الباحثين والمساعدین على كيفية جمع البيانات بشكل دقيق وموثوق، مما يضمن التزامهم بالإجراءات المنهجية والمعايير الأخلاقية. ثالثاً، سيتم استخدام التقنيات الحديثة في جمع البيانات وتحليلها لتقليل الأخطاء وزيادة الدقة، مثل استخدام برامج التحليل الإحصائي المتقدمة.

• التفسير والمناقشة

بعد تحليل البيانات، سيتم تفسير النتائج ومناقشتها في ضوء الأهداف البحثية والإطار النظري للدراسة. سيتم التركيز على كيفية تأثير الإدارة العامة على تحقيق التنمية المستدامة، مع تقديم توصيات عملية بناءً على النتائج لتعزيز دور الإدارة العامة في هذا المجال. هذه المرحلة تتطلب فهماً عميقاً للبيانات المستخلصة وتحليلها في سياق الأدبيات الموجودة والسياسات الحالية. ستساعد هذه التوصيات في توجيه صانعي القرار نحو السياسات والممارسات الفعالة التي يمكن أن تعزز التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

تُعد هذه المنهجية الشاملة أساساً قوياً لهذه الدراسة، حيث تضمن جمع بيانات دقيقة وموثوقة وتحليلها بطرق علمية للوصول إلى استنتاجات موضوعية وقابلة للتطبيق في الواقع العملي، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

أدوات الدراسة:

تعتبر أدوات الدراسة من العناصر الحيوية التي تساهم في تحقيق أهداف البحث العلمي، وفي سياق دراسة "دور الإدارة العامة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية: بالتطبيق على وزارة البيئة والمياه والزراعة"، يتم اختيار أدوات الدراسة بعناية لضمان الحصول على بيانات دقيقة وشاملة.

• استبيانات

الاستبيانات تعتبر من أكثر أدوات الدراسة شيوعاً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، حيث تُستخدم لجمع البيانات من عينة كبيرة من الأفراد. يتم تصميم الاستبيان بأسلوب علمي ليشمل أسئلة متنوعة تستهدف قياس آراء واتجاهات المشاركين حول موضوع البحث. في هذه الدراسة، يتم تصميم استبيانات تتناول محاور متعددة مثل فعالية السياسات الحكومية في وزارة البيئة والمياه والزراعة، ومدى تأثير هذه السياسات على التنمية المستدامة، وأثر الإدارة العامة في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمجتمع.

• المقابلات الشخصية

تُعد المقابلات الشخصية من الأدوات المهمة لجمع بيانات نوعية عميقة. تتيح المقابلات فرصة للباحث لفهم السياق الحقيقي لآراء وتوجهات الأفراد من خلال الحوار المباشر. يتم في هذه الدراسة إجراء مقابلات مع مسؤولين في وزارة البيئة

والمياه والزراعة، وخبراء في مجالات البيئة والتنمية المستدامة، للحصول على رؤى معمقة حول السياسات والإجراءات المتبعة، وتحديات تطبيق التنمية المستدامة، وسبل تحسين الأداء الإداري.

• المراجعات الوثائقية

تشمل المراجعات الوثائقية تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الحكومية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث. يتم في هذه الدراسة جمع وتحليل وثائق وسياسات وزارة البيئة والمياه والزراعة، وتقارير الأداء، وخطط التنمية المستدامة، بهدف تقييم مدى توافقها مع معايير التنمية المستدامة العالمية. تساهم هذه المراجعات في توفير خلفية نظرية قوية وتعزيز الفهم الشامل للسياق الإداري والسياسي.

• الملاحظات الميدانية

تعتبر الملاحظات الميدانية أداة فعالة لجمع البيانات في بيئتها الطبيعية. يتم في هذه الدراسة إجراء زيارات ميدانية لمواقع مشاريع التنمية المستدامة التابعة لوزارة البيئة والمياه والزراعة، لمراقبة وتقييم سير العمل والتحديات الميدانية. تتيح هذه الملاحظات للباحث الحصول على بيانات واقعية وملموسة، تعكس الواقع الفعلي لتطبيق السياسات والإجراءات.

• التحليل الإحصائي

يُستخدم التحليل الإحصائي لمعالجة البيانات الكمية المستخلصة من الاستبيانات والمقابلات. تساعد هذه الأداة في تحديد الأنماط والاتجاهات والعلاقات بين المتغيرات المختلفة. في هذه الدراسة، يتم استخدام برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS لتحليل البيانات، واستخلاص النتائج التي تساهم في فهم أعمق لأثر الإدارة العامة على تحقيق التنمية المستدامة.

• الدراسات المقارنة

تُعد الدراسات المقارنة من الأدوات المفيدة لتحليل الفروقات والتشابهات بين تجارب مختلفة في تطبيق التنمية المستدامة. يتم في هذه الدراسة مقارنة سياسات وإجراءات وزارة البيئة والمياه والزراعة في السعودية مع مثيلاتها في دول أخرى، لاستخلاص الدروس المستفادة وتقديم توصيات مبنية على أفضل الممارسات العالمية.

من خلال استخدام هذه الأدوات المتنوعة، تتيح الدراسة فرصة شاملة لتحليل دور الإدارة العامة في تحقيق التنمية المستدامة، وتقديم توصيات قائمة على بيانات علمية ومنهجية، تسهم في تحسين الأداء الإداري وتعزيز جهود التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة:

- الحدود البشرية

تتمثل الحدود البشرية لهذه الدراسة في العاملين بوزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية. يتضمن ذلك جميع المستويات الوظيفية من القيادات الإدارية إلى الموظفين العاملين في مختلف الأقسام والدوائر التابعة للوزارة. يتم اختيار العينة بشكل عشوائي لتحقيق التنوع والشمول في الآراء والخبرات المتعلقة بدور الإدارة العامة في تحقيق التنمية المستدامة. تُعنى هذه الحدود بدراسة تأثير الإدارة على جميع العاملين وكيفية تحقيق الاستدامة من خلال توجهم وتدريبهم وتحفيزهم لتحقيق الأهداف البيئية والزراعية والمائية.

- الحدود الزمانية

تشمل الحدود الزمانية لهذه الدراسة فترة زمنية تمتد من بداية عام 2020 حتى نهاية عام 2023. تُعتبر هذه الفترة كافية لجمع البيانات وتحليلها بشكل دقيق، حيث تُمكن الباحثين من دراسة التغيرات والتطورات في سياسات وإجراءات وزارة البيئة والمياه والزراعة وتأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة. يتم تحليل البيانات على مدار هذه السنوات لتحديد الأنماط والتوجهات والنتائج المحققة بفعل السياسات الإدارية.

- الحدود المكانية

تغطي الدراسة حدودًا مكانية تشمل جميع مناطق المملكة العربية السعودية. تُعتبر الوزارة واحدة من الجهات الحكومية الرئيسية التي تعمل على نطاق واسع لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف المناطق من خلال مشروعاتها ومبادراتها. يشمل ذلك المراكز الحضرية والمناطق الريفية، مما يتيح دراسة شاملة لتأثير الإدارة العامة على تحقيق التنمية المستدامة في بيئات متنوعة. يتم التركيز على الاختلافات والتحديات التي تواجهها الوزارة في تطبيق سياسات التنمية المستدامة في مختلف المناطق وتحليل كيفية تعامل الإدارة مع هذه التحديات لتحقيق أهدافها.

- ABDEL-RASHID, S. E.-S. (2020). THE ROLE OF INTERNATIONAL COOPERATION IN PROMOTING SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND SUPPORTING CONSERVATION AND DEVELOPMENT POLICIES AT THE NATIONAL LEVEL. Retrieved from https://journals.ekb.eg/article_182937_75e05add5bb048b3ab3a9cf89ccda7d4.pdf
- Adamowicz, M. (2022). Green Deal, Green Growth and Green Economy as a Means of Support for Attaining the Sustainable Development Goals. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/360573298_Green_Deal_Green_Growth_and_Green_Economy_as_a_Means_of_Support_for_Attaining_the_Sustainable_Development_Goals
- Alotaibi, B. A. (2023). Water Scarcity Management to Ensure Food Scarcity through Sustainable Water Resources Management in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/13/10648>
- Alshuwaikhat, H. (2017). Sustainability Matters in National Development Visions—Evidence from Saudi Arabia's Vision for 2030. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/314434847_Sustainability_Matters_in_National_Development_Visions-Evidence_from_Saudi_Arabia's_Vision_for_2030
- Alshuwaikhat, H. M. (2017). Sustainability Matters in National Development Visions—Evidence from Saudi Arabia's Vision for 2030. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/9/3/408>
- Costa-Pierce, B. (2023). Perspectives on aquaculture's contribution to the Sustainable Development Goals for improved human and planetary health. Retrieved from <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/jwas.12946>
- Essa, S. (2022). Education for Sustainable Development in Saudi Arabia: A Critical Discourse Analysis of Media and Government Policy Documents. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/357694905_Education_for_Sustainable_Development_in_Saudi_Arabia_A_Critical_Discourse_Analysis_of_Media_and_Government_Policy_Documents
- Gamage, A. (2023). Role of organic farming for achieving sustainability in agriculture. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2949911923000059>
- Gasmi, F. (2022). The Role Of The Development Plan In Achieving The Sustainable Development Goals In Najran Region, Saudi Arabia. Retrieved from <https://mail.journalppw.com/index.php/jpsp/article/view/8109>
- Ghanem, A. M. (2023). The impact of the green Middle East initiative on sustainable development in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1658077X22000674>
- Indahsari, C. L. (2020). New Public Management (NPM) as an Effort in Governance. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/342212998_New_Public_Management_NPM_as_an_Effort_in_Governance

- Li, X. (2023). Impact of natural resource mining on sustainable economic development: The role of education and green innovation in China. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1674987123001706>
- Mandeli, K. (2019). SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND GOVERNANCE IN SAUDI CITIES. 47(4). Retrieved from https://jesaun.journals.ekb.eg/article_115515_ed52746162b17f22e5e49b2d2a2e085b.pdf
- Mandeli, K. N. (2019). SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND GOVERNANCE IN SAUDI CITIES. 47(4). Retrieved from https://journals.ekb.eg/article_115515.html
- mewa. (2024). Ministry's Role in Achieving the Sustainable Development Goals. Retrieved from <https://www.mewa.gov.sa/en/Ministry/initiatives/SustainableDevelopment/Pages/MinistrySustainable.aspx>
- Muhammad, H. H. (2022). Impact of the Green Economy on Sustainable Development in Egypt Challenges and Opportunities. Retrieved from https://ijhlr.journals.ekb.eg/article_303612_ded48912d42333fc6aa577d6e0827d49.pdf
- Partelow, S. (2020). Environmental governance theories: a review and application to coastal systems. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/346024077_Environmental_governance_theories_a_review_and_application_to_coastal_systems
- Petrosillo, I. (2015). Socioecological Systems. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/281630887_Socioecological_Systems
- Renner, A. (2020). A brief history of climate change discoveries. Retrieved from <https://www.discover.ukri.org/a-brief-history-of-climate-change-discoveries/index.html>
- Saikanth, D. R. (2023). Advancing Sustainable Agriculture: A Comprehensive Review for Optimizing Food Production and Environmental Conservation. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/371964607_Advancing_Sustainable_Agriculture_A_Comprehensive_Review_for_Optimizing_Food_Production_and_Environmental_Conservation

Midocean University

Management college



**Specialization: Master in business
management**

**The role of public administration in achieving sustainable development in the Kingdom of Saudi Arabia
by application to the Ministry of Environment, Water and Agriculture**

Student preparation/

Suliman Abyed Alharbi

Supervisor/

Dr.Asma Abuanzeh

Year:

2024